

إقالة المحافظ تشعل شرارة غضب متصاعد في عدن ...

من يطفى نيران عدن إذا ثبت من جديد؟

عدن (الأمناء) :



تواصلت- الأحد- في مدينة عدن بجنوب اليمن، حالة الاحتقان الشعبي التي فجرها قرار الرئيس عبدربه منصور هادي بإقالة المحافظ عيروس الزبيدي الذي كشفت الاحتجاجات التي أعقبت القرار عن مدى شعبيته بين سكان المحافظة والتي ترجعها أو ساط يمنية إلى ارتباط أسم الرجل منذ سنة 1994 بعدد من الإنجازات الأمنية والتنمية ساهمت في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار خلال فترات صعبة عاشتها عدن سواء قبل سيطرة المتطرفين الحوثيين عليها أو بعد استعادتها من أيديهم.

وبحسب متابعين للشأن اليمني، فإن وجود الزبيدي كرجل قوي في عدن سواء قبل توليه منصب المحافظ، أو بعده، ساهم في تجنب المدينة خطر الوقوع تحت سيطرة تنظيمات متطرفة مثل تنظيمي القاعدة وداعش وجماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب الإصلاح، والتي حاولت جميعها الانقضاض على المدينة مستغلة حالة الحرب التي شهدتها.

وحمل تسلّم الزبيدي المعروف بحيويته وميله للعمل الميداني لمنصب المحافظ في ديسمبر 2015، آمالاً كبيرة لسكان المدينة في إعادة الخدمات إليها، رغم ما اصطدم به من موانع وعراقيل كان الرجل قد كشف عنها الأسبوع الماضي مع تفاقم أزمة الكهرباء، موجهاً أصعب الاتهام لحكومة الرئيس هادي بنكث عهدها بشأن التنمية وتوفير الخدمات.

وقال الزبيدي في مؤتمر صحافي إن وعود الحكومة بتوفير الخدمات لم تكن سوى "حبر على ورق"، منتقداً ما سماها أطرافاً في حكومة هادي بافتعال الأزمات بشكل مستمر، وذلك للإطاحة بالسلطة المحلية.

وشرح أنّ "أطرافاً بعينها قررت خلط الأوراق واستغلال معاناة شعبنا المتزايدة مع دخول الصيف، بغرض استنزاف شرعية السلطة المحلية وتقويض ما حققته من إنجاز أمني وما مثله من وفاق اجتماعي".

ولم تستثن مصادر يمنية وجود ضغوط إخوانية وراء إقالة محافظ عدن مذكرة بأن الرجل كان موضع استهداف من قبل جماعات متشددة مرتبطة بالإخوان حاولت تصفيته جسدياً في أربع محاولات اغتيال كان تعرض لها، ثلاث منها بسيارات مفخخة.

وجابت مظاهرات مساندة للمحافظ ورافضة لقرار إقالته عدداً من أحياء عدن ومحاورها الكبرى. وتوعد المشاركون فيها بتصعيد حراكهم لدفع الحكومة للتراجع عن قرار إقالته.

ودعت "اللجنة الشعبية للدفاع عن قضية الجنوب"، إحدى

علي السعدي: علي محسن صالح الأحمر وحزب الإصلاح وراء أغلب ما يتخذ من قرارات

مكونات الحراك الجنوبي، إلى ما سمته "التصعيد الثوري اليومي المستمر". وأشارت في بيان إلى أنّ "التصعيد سيتوج بفعالية كبرى الخميس القادم من خلال إعلان عدن التاريخي".

ومثلت تلك التظاهرات جانباً من حالة الإرباك الأمني والسياسي التي أحدثتها القرارات الرئاسية الأخيرة في عدن التي تشكو أصلاً أوضاعاً هشة ناجمة عن تربع الجماعات المتشددة بها وفشل الحكومة في تطبيع الأوضاع فيها وإعادة الخدمات الأساسية إلى سكانها رغم اجتهادات السلطة المحلية بقيادة المحافظ المقال

وبدعم من دول التحالف العربي. وأحييت القرارات ذاتها - بشكل غير مسبوق - مطالبات الحراك الجنوبي بشأن استعادة جنوب اليمن استقلالة عن الشمال، وهو الأمر الذي يتوقع أن يكون محور "الإعلان التاريخي" المنتظر صدوره الخميس.

وأصدرت المقاومة الجنوبية بمديرية المنصورة بعدن بياناً أكدت فيه وقوفها مع المحافظ عيروس الزبيدي ورفضها الاعتراف "بقرارات إخوانية الغرض منها بث الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وشق الصف الجنوبي".

وورد بيان لفرع المقاومة ببيحان في محافظة شبوة القول "إنه عندما فشلت المؤامرة وتغلب حب أبناء عدن لعيدروس على كل الصعاب والظروف والأزمات التي مرت بها المدينة وأهلها.. اضطرت الشرعية أن تكشف عن وجهها الحقيقي لتلعب على المكشوف وتحاول نكأ الجرح الجنوبي".

ونقلت وكالة سبوتنيك، الأحد، عن العميد علي السعدي القيادي بالحراك الجنوبي في عدن قوله "إن الجنوبيين لن يقبلوا أن تسلب حرياتهم مرة أخرى". وأشار إلى أن أغلب الرموز المثقلين للسلطات الشرعية في عدن اليوم هم من احتلوا الجنوب في العام 1994 وعلى رأسهم القيادي



جانب قوى شمالية تريد إعادة فرض نفسها على الجنوب مرة أخرى، وهذا ما نرفضه ونعتبرهم محتلين للجنوب، والجنوب لا بد أن يتحرر". ورأى في الحراك الأخير بمحافظة حضرموت بوادر عن "خطوات جادة نحو الاستقلال"، معتبراً أن تلك المحافظة الواقعة بشرق اليمن "قطعت شوطاً كبيراً في اتجاه الدولة الجنوبية الاتحادية، ونحن نسير على نفس خطاها".

الإخواني علي محسن صالح الأحمر الذي يشغل منصب نائباً للرئيس. وأضاف أن أغلب القرارات التي يتم إصدارها يكون الأحمر وراءها وداعماً لها مع حزب الإصلاح، وهم يريدون فرض أجندة جديدة في الجنوب واحتلاله مرة أخرى". وتابع السعدي، أن "تغيير محافظ عدن آثار اللغط في الشارع الجنوبي، ولكن ليس تغيير الأشخاص هو الذي أثار مشاعرنا، إنما الأمر يتعلق بالإجراءات التي يتم اتخاذها من